عقد إحتكار صبوت مطرب أدن الموافق المرقب المرقب المرقب أول)

المرقب المرقب المرقب المرقب المرقب المستقب المعالم المع

بالألحان الموسيقية المصاحبة لها وأن يسجلها له على حوامل التسجيل الموضحة بأنواعها المختلفة بالبند التمهيدي.

المادة الثالثة:

اتفق الطرفان على يحصل الطرف الثاني على أجر مقابل الأداء الصوتى وفقاً لما يلى:

الشريط الأول خمسة عشر ألف جنيه والشريط الثاني عشرون ألف جنيه والشريط الثالث ثلاثون ألف جنيه والشريط الرابع خمسون ألف جنيه والشريط الخامس سبعون ألف جنيه ومن الشريط السادس حتى الشريط العاشر ثمانون ألف جنيه.

المادة الرابعة:

للطرف الأول وحده الحق في الإشراف على إعداد الكلمات التي سوف يؤديها الطرف الثاني بصوته للطرف الأول وكذا الألحان الموسيقية المصاحبة لها والتعديل فيها إن ترائى له ذلك وليس للطرف الثاني الحق في الإعتراض على ذلك مطلقاً.

المادة الخامسة:

يتعهد الطرف الثاني بالحضور في جميع مواعيد التسجيل وكذا البروفات الخاصة بها والتى يحددها له الطرف الأول ولا يجوز له الاعتذار إلا في الظروف القهرية ويخطر بها الطرف الأول بمدة تسمح له بإلغاء الحجز وإلا تحمل الطرف الثاني بتكاليف حجز الاستوديوهات وأجر الفرق الموسيقية وما يترتب على ذلك من غرامات أخرى كما اتفق الطرفان على أن تحديد وقت ومكان العمل الفنى من حق الطرف الأول فقط دون تدخل من الطرف الثاني كما اتفقا على أن وقت طرح الشرائط والمصنفات الفنية بالأسواق من حق الطرف الأول دون الرجوع إلى الطرف الثاني.

المادة السادسة:

يلتزم الطرف الثاني ويتعهد بأن يمتنع عن الإقدام على أي تصرف قانوني أو أداء أي عمل أو إبرام أي اتفاق من شأنه عرقلة هذا العقد كما يقر الطرف الثاني بأنه لا يوجد لديه ارتباطات أو تعهدات أو عقود مشابهة من طبيعة هذا العقد سواء مع العاملين بالحقل الفني أو غيرهم كما يلتزم الطرف الثاني طول مدة سربان هذا العقد بعدم تسجيل أي مصنفات فنية غنائية بصوته مقترنة أو غير مقترنة بالألحان

الطرف الأول الطرف الثانى

الموسيقية على حوامل التسجيل الصوتية والمرئية لغير الطرف الأول أو التعاقد مع أي هيئة أو مؤسسة أو شركة أو فرد تعمل في ذات مجال نشاط الطرف الأول أو تسجيل أي حفلات لحساب أي طرف غير الطرف الأول كما لا يجوز له التعاقد على أي عمل فني في جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية إلا بعد موافقة الطرف الأول كتابة وفي حالة مخالفة الطرف الثاني شروط وبنود هذا العقد يحق للطرف الأول مطالبته بالشرط الجزائي والتعويض.

المادة السابعة:

في حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من الالتزامات المترتبة على هذا العقد سواء كلياً أو جزئياً يلتزم بأن يدفع للطرف الأول مبلغ وقدره خمسة ملايين جنيه كتعويض جزائي متفق عليه بين الطرفين لا يخضع لتقدير القضاء مع الإقرار بحق الطرف الأول بالحجز على أي عمل أو إنتاج يتم بالمخالفة لهذا العقد دون ما تنبيه أو إنذار وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية الطرف الثاني م تعويض الطرف الأول عن تلك المخالفة مع التصريح للطرف الأول بخصم ما قد يستحق للطرف الثاني من مستحقات لدبه.

المادة الثامنة:

اتفق الطرفان على أن يحصل الطرف الأول على نسبة 20% عشرون في المائة من إيراد الحفلات التي يقيمها الطرف الثاني وكذا الإعلانات على أن يبدأ هذا الالتزام بعد إنتاج الشريط الأول.

المادة التاسعة:

من المعلوم لدى طرفي هذا التعاقد من الآن أن الطرف الأول وحده له حق التصرف في المصنفات الفنية الغنائية المؤداة بصوت الطرف الثاني حيث أن ملكيتها تؤول إليه ملكية خالصة ويترتب على ذلك أن يباشر عليها كافة طرق الاستغلال ويتصرف فيها تصرف المالك في ملكه سواء بالبيع أو الإهداء دون أن يكون للطرف الثاني الحق في الرجوع عليه بأية مطالب مادية كما أنه قد أصبح معلوماً لدى الطرف الثاني من الآن أنه محظور عليه أن يؤدي بصوته أية مصنفات غنائية سواء مقترنة بالموسيقى أو غير مقترنة بها وذلك بالوسائل السلكية واللاسلكية سواء بالإذاعة والتليفزيون أو في الأفلام السينمائية إلا بعد حصوله على موافقة الطرف الأول كما

الطرف الأول الطانف الثاني

يقر الطرف الثاني ويتعهد للطرف الأول بأن يشترط في جميع عقود أفلامه التي يومها مع المنتجين ويضيع للطرف الأول بأن يشترط في جميع عقود أفلامه التي يومها مع المنتجين ويضمنها أن المصنفات الغنائية التي سوف يؤديها داخل الفيلم والموافقة المول ملكيتها إلى سيمانياً أو تلهزيونياً أو مسلملاً تلهزيونياً أو الإداعة تؤول ملكيتها إلى المادة العاشرة:

المادة العاشرة:

الدعاية والإعلان لجميع مشروعات الطرف الثاني في خلال مدة العقد في المادة الحادية عشر:

هذا العقد المادة الخادية عشر:

هذا المادة الخادة عشر:

أن نزاع قد ينشأ لا قدر الله – لإعمال أحكام هذا العقد.

محاكم القاهرة والتي يقع بدائرتها مقر شركة الطرف الأول هي المختصة بالنظر في المادة الخالفة عشر:

أي نزاع قد ينشأ لا قدر الله – لإعمال أحكام هذا العقد.

محاكم القاهرة والتي يقع بدائرتها مقر شركة الطرف الأول هي المختصة بالنظر في المادة الخالفة عشر:

المادة المادة المادة عشر:

المادة المادة المادة المادة من نسختين وعدة صور وقد تسلم كل من الطرفين نسخة للعمل المادة الرابعة عشر:

الطرف الأول الطرف الأول الطرف الأول ها الطرف الأول ها الطرف الثاني هذا العادة فيه المقتمة المسلمة المنافية الثاني هذا العادة المنافية المادة المادة